

29 ج 1 2014

03737

مذكرة
إلى
السيد رئيس وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية
السيد مدير إدارة المؤسسات الكبرى
السيدات والسادة رؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات

الموضوع: حول اعتبار المبالغ المودعة بحساب الشركاء - حسابات جارية رقم معاملات مخفي.
المرجع: القرار التعقيبي عدد 39966 الصادر عن الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية بتاريخ 26 أفريل 2010 (شركة الإخوة بن حامد ضد الإدارة العامة للأداءات).

تتولى مصالح الجباية بمناسبة عملية المراجعة الجبائية اعتبار المبالغ المودعة والمنزلة بالحساب 442 شركاء- حسابات جارية رقم معاملات مخفي وتخضعه للضريبة وتوظف عليه الأداء على القيمة المضافة وذلك في غياب تقديم الشركات لمؤيدات قوية تفيد عكس ذلك.

وقد أيدت المحكمة الإدارية في عديد القرارات هذا التمشي رغم تمسك المطالبين بالأداء بأن الشركة تحصلت على تلك المبالغ على سبيل القرض لمجابهة بعض الصعوبات التي تعترضها ونقدم منها على سبيل الذكر القرار التعقيبي عدد 39966 المؤرخ في 26 أفريل 2010 والذي أقرّ ما يلي:

1. أن المبالغ المضمنة بالحساب الجاري للشركاء 442 " شركاء-حسابات جارية" تعد من قبيل أرقام المعاملات المخفية في غياب حجة تدل على مصدرها كعقد قرض مثلا.

2. أنه يحق لمصالح الجباية توظيف الأداء على القيمة المضافة على تلك المبالغ باعتماد نسبة 22.5 % في صورة عدم إداء المطالب بالأداء بما يفيد تعامله مع خاضعين للأداء على القيمة المضافة.

وقد ورد بقرار المحكمة ردا على المطاعن التي أثارها المطالب بالأداء ما يلي:

Adresse
العنوان

93 Avenue Hédi Chaker 1002 Tunis
شارع الهادي شاکر 1002 تونس

Tél
الهاتف

(+216) 71.890.799

Fax
الفاكس

71.892.872 (+216)

Site
web
موقع
الويب

www.impots.finances.gov.tn

CIFD
مركز قروض
المحلي
عن بعد

81.100.400

" ثانيا: عن المطعين المتعلقين بخرق أحكام مجلة الأداء على القيمة المضافة ومجلة الالتزامات والعقود والخطأ في اعتبار المبالغ المودعة من طرف الشركاء كأرقام معاملات:

- حيث تعيب المعقبة على محكمة الحكم المطعون فيه مجاراتها الإدارة في اعتبار المبالغ المودعة بالحساب البنكي للشركة والمتزلة بالحساب 442 شركاء حسابات جارية رقم معاملات مخفي والحال أن تلك المبالغ أودعها الشركاء على سبيل القرض للشركة نظرا لبعض الصعوبات التي مرت بها مضيضة أنه لا يجوز توظيف الأداء على القيمة المضافة على تلك المبالغ باعتبار أنه ليست لها صبغة صناعية أو تجارية أو خدمات على معنى أحكام الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة.

وحيث يتبين بالرجوع إلى أوراق الملف أن الشركة المعقبة لم تقدم مؤيدات من شأنها أن تقيم الدليل على أن الشركاء وضعوا المبالغ المتزلة بالحساب 442 على ذمة الشركة في شكل قرض.

وحيث أنه في غياب حجة تدل على مصدر تلك المبالغ فإن مجارة محكمة الاستئناف لموقف مصالح الجباية في اعتبارها رقم معاملات مخفي لا ينطوي على خطأ من قبلها مثلما ذهبت إليه المعقبة.

وحيث طالما أن رقم معاملات الشركة المطالبة بالأداء خاضع بطبيعته للأداء على القيمة المضافة وطالما أنها لم تثبت مصدر المبالغ المودعة نقدا بحساب الشركة فإنه بات من الطبيعي إخضاع تلك المبالغ للأداء المذكور.

وحيث أن تطبيق نسبة 22.5 بالمائة على رقم المعاملات المذكور كان نتيجة عدم وجود فواتير تثبت تعامل الشركة المعنية مع خاضعين للأداء على القيمة المضافة. مما يتجه معه ترتيبا على ما سبق رفض المطعين الراهنين".

ونظرا لأهمية القرار التعقيبي المشار إليه أعلاه فإنه يتعين على مصالحكم اعتمادها في القضايا المماثلة.

المدير العام للأداءات

الإمضاء: رياض القروي